أو يفيد طلب شرح لشيء ما له لا لأن في صفة نكرة مقدرة أي شرح شيء كما في ورد في
حديث لأن الأخفاء في ما يناسبه وهذا النظم بل لأنه يفهم من قوله أو أي لا يجاب هذا الطلب شرح
لشيء ما له تنبيه تقدير فالأولى عدم هذا الإيراد بالمعتبر أو المفهوم • فإن قلت وفهم شيء
ما له نظر لجواز أن يقال الشرح لا يجب صدوره على كل • قلت لا خفاء في تبادر ما ذكره وإن
كان ما ذكره محتملا • فإن قلت يكفي في فهم لزوم الفعل والإجابة إلى قوله أي لأن
الشرح يدل على طلب شرح شيء تماما • قلت الاعتداد بما يفهم من الفعل والإلكان
كل فعل مع مفعوله إما جزءا ما وتفسيرا • ثم يقال الإطناب في ذكر الظاهر فإن الإتمام
للمنع فهو تقييد للشرح أعم من أن يعد الشرح بما يعانيه **ومنه** أي من الإيضاح بعد
الإبهام كذا في الإيضاح والأنسب من الإطناب بالإيضاح بعد الإبهام **باب نعم**
أو نحو الباب ليشمل الأفعال الأربعة **على الأصل القول** في المخصوص وهو الذي مبتدأ
محذوف بخلاف القول بأنه مبتدأ جملة نعم فإنه ليس فيه الإيضاح بعد الإبهام على الراجح
مبتدأ أيضا لعدم على المبدأ وهو فيه يجب لأن المبتدأ يتأخر به ويجب الخبر المقدم فهو عكس
باب الضمير لإشعار أو فيه للإيضاح لا المبتدأ ولا يخفى أن هذا باب نعم فيما هو على الأغلب وإلا
فقد يقدم المخصوص **أو أريد الاختصاص** في نعم زيد فيه يحتمل أن أحد هذا الأمر صحيح
نعم زيد أو فيه ضعف التأليف لأنه يحتمل أن الخبر أو فاعلا محذوف باللام أو مضاف إليه مقدر
هي نكرة منصوبة أو بما وتأنيدها أنه لو قيل نعم زيد لكان أفضل لأن نعم للمدح العام
في جنس من الأجناس لا مطلقا فيفيد نعم الرجل زيد أن زيدا لجيد فيه جميع ما يتعلق بالرجولية
لا مطلقا حتى يكون ممدوحا بجميع ما يتعلق بالكلية أيضا • ويمكن دفعها بأن المقصود
نعم ممدوح زيد مثلا وجنس وهذا ممكن فيه الاختصاص بأن يقال نعم زيد • أو الرجلية وهو قريب
قولنا في الرجلية بقرينة قال آخر القوم فيه الإطناب لا التتميم الإيضاح بعد الإبهام لأنه
يناسب عنوان الباب وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار • وقد أشار إلى هذا
الامتناع بقوله لو أريد الاختصار فيه وجوه حسنة سوى ما ذكر اتباع الاستعمال الواجب
ولهذا ظهر أنه لو أريد الاختصار ما يقابل الإطناب والمساواة دون ما يشمل
المساواة بما يعم أن نعم زيد مثلا المساواة كما نظر الشارح المحقق وصوبه السند
فقال فيه إشعار بإطلاق الاختصار على ما يعم الإيجاز دون الإطناب وهو أقرب لا اصطلاح

السكاكي

السكاكي وكيف لا وقولنا نعم زيد وافاة مدح زيد بالرجولية اختصار لا مساواة
على أن إثبات الاصطلاح صعوبة أو ما تمسك به السيد بهذه العبارة • وظاهر الاشتمال
أن نعم زيد من قبيل المساواة وقوله وقد يكيت عليك فيما سبق طريق الاختصار بالتطويل
يعني الإطناب • قال السيد قد يعد جعل الاختصار مقابلا للتطويل والظاهر أنه أراد
المساواة • منها أن يبين أن ليس موجبا للاصطلاح كما اعترف به وأنه يحتمل أن الإيكرن
موضعا للمساواة أيضا على الاعتداد بشأنه ولذا اكتفى في ذكر الباب بالإيجاز والإطناب
ولو كان السكوت عنها مساواة موجبا لدخوله في مقابل الإطناب لثبت إطلاق الإيجاز
أيضا على المساواة أن نعم الرجل زيد ومدح عام لزيد في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل أو زيد
فلا إطناب في الكلام بذكرها **ووجه حسنه** أي حسن باب نعم **سوى ما ذكر** في محله
السؤال سوى عنها نظر لأن حرف الاستثناء ولا معنى للاستثناء هنا • والعبارة الصحيحة
عليه ما ذكر المشعلا حالا عنا المبتدأ • وأما وقع فيه منا تغيير عبارة المفتاح وهي صحيحة هنا
قال وأو لم يكن فيه إلا ذهاب نعم شيء سوى أن يعرف الكلام فهو موضعا الاعتذار لأن نظر الإطناب
من وجه والإيجاز من وجه آخر وأيضا يمكن الجمع بين المتنافيين فيه جمعه بين الإجمال
والتفصيل لكن فيه **إبراز الكلام في معرض الاعتدال** وقد عرفت وجهه **وإيهام الجمع بين**
المتنافيين من الإيجاز في المبتدأ والإطناب بذكر الرجل والإجمال والتفصيل والإيضاح
والإبهام والإخبار والإنشاء وإيهام الجمع بين المتنافيين فيه نوع من طرق البيان و
واستعماله • وفيه ظهور سلطان البلاغة في تمكنه البيان حيث يجمع بين الذيب والغنم •
وإنما قال إيهام الجمع لأن حقيقة الجمع بين المتنافيين محال • **ومنه التوشيع** قال الشارح
التوشيع لغة الطي والدوف فكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المقتضي استحسانا
بقوله أي القطعة بعد الذوف وفيه فوائد الذوف بعد اللف لأن المثنى أشبه اللف والنشر
بالذوف • فالوجه أنه من قبيل التسمية بالضد وبإجمال المستغني يجعل المنفرد ويشبه الذوف
الذي يجعل القطعة المتعددة شيئا واحدا وتفصيل شيء فيه تقديم الذوف بالفك وكان يجعل هنا
قبيل التوشيع يعني أعلام الثبوت أو فيه تمرين البيان الذي هو ثوب المعنى **وهو أن**
يؤتى في آخر الكلام بمثنى مفسر بمتبوعين تمامه على **الأول** للانتظام فرق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)